الأمـــانة العـــامة للحكـــومة
ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵜ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵗⵓⵟⵜ
Secrétariat Général du Gouvernement

المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
Royaume du Maroc

رؤى قانونية

القـــانـون و الرقـمنـة

ذ. عبد الرحيم منعام

مدير المهن المنظمة
والهيئات المهنية
بالأمانة العامة للحكومة

غشت 2024

القانون و الرقمنة (*)

إن التحول الرقمي لم يعد مجرد تطلع بل حقيقة واقعية تتعامل معها كل دولة في العالم، فقد أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عنصرا أساسيا لا غنى عنه في التنمية الإدارية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية،و بات امتلاك هذه التكنولوجيا و استثمارها بفعالية مقياسا مهما لتقييم تطور الدول في المؤشرات الدولية و لقياس قدرتها التنافسية على الساحة العالمية.

ومن أجل الانتقال إلى مجتمع المعلومات و تكريسه على أرض الواقع كان من اللازم عدم الاقتصار على التواجد الافتراضي و توفير المحتوى على الانترنيت بل الانتقال إلى تطوير و توسيع استعمال تكنولوجيات أخرى لتشمل تطبيقات المحتوى في توليد وإنتاج المعرفة و توسيع نطاق استثمار منظومات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات و تسخيرها لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

و تساهم الثورة الرقمية الهائلة في تحول العديد من المجالات بما في ذلك المجال القانوني حيث تستخدم التقنيات الرقمية بشكل متزايد في مختلف مراحل العملية القانونية مما يلقي بظلاله على مختلف الممارسات القانونية بدءا من جمع البيانات والبحث وإنتاج القانون و صولا إلى تحديات تطبيقه على الأحداث والوقائع و تقديم الاستشارات القانونية بشأنها وحل المنازعات. كما ينشئ فرصا جديدة ويفتح أفاقا للتطور والابتكار ويطرح تحديات قانونية وأخلاقية معقدة.

في ضوء ما سبقت الإشارة إليه سيتم تسليط الضوء في هذه الورقة على العلاقة الجدلية والمترابطة بين القانون والرقمنة والتأثيرات التبادلية بينهما بهدف الوصول إلى رقمنة العمل القانوني وتأطير قانوني أمثل للتكنولوجيا الرقمية من خلال المحورين التاليين :

المحور الأول : التأثير المتبادل بين القانون والرقمنة : من الاستيعاب إلى التطوير.

المحور الثاني : نتائج تفاعل القانون والرقمنة : الفرص والتحديات.

---

* - تم تقديم هذه المداخلة في إطار مشاركة الأمانة العامة للحكومة في الدورة 29 للمعرض الدولي للنشر والكتاب بتاريخ 18 ماي 2024.

المحور الأول

التأثير المتبادل بين القانون و الرقمنة

من الاستيعاب إلى التطوير

1 – تعريف الرقمنة والتحول الرقمي :

قبل تناول العلاقة بين القانون والرقمنة سيتم التعريف بمصطلحات الرقمنة والتحول الرقمي :

- الرقمنة Digitization : تعد الرقمنة عملية تحويل البيانات إلى الشكل الرقمي باستخدام الحاسبات الآلية و هي تشير عادة في نظم المعلومات إلى عملية تحويل النص أو الصور المطبوعة إلى إشارات ثنائية . فهي بذلك تعتبر الخطوة الأولى في رحلة التحول الرقمي وهي تحويل المعلومات من تنسيق مادي إلى نسخة رقمية . ومن الأمثلة عليها تحويل النص المكتوب بخط اليد إلى شكل رقمي مثل صيغة ... و تليها المرحلة المسماة Digitalization باعتبارها عملية اجتماعية وتكنولوجية لتطبيق التقنيات الرقمية على سياقات اجتماعية ومؤسسية، وبمعنى آخر هي عملية استخدام التكنولوجيا الرقمية لتغيير نماذج الأعمال القديمة من أجل تحسين فرص الإنتاج وإحداث القيمة المضافة. ومن أمثلة ذلك إنشاء حساب مصرفي على الفور من الهاتف المحمول؛

- التحول الرقمي Digital Transformation : يمكن تعريف التحول الرقمي بالاستخدام المتكامل والفعال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تسيير وتسهيل العمليات المرتبطة بالإدارة والإنتاج والاستهلاك والانتقال بها من الطابع المادي التقليدي إلى الطابع الافتراضي الرقمي أو بتغيير التقنيات الرقمية القديمة بأخرى أحدث، وذلك بهدف تحقيق تواصل شبكي أكبر و تطوير الأداء وتحسين جودة العمليات بالإضافة إلى توفير الموارد من وقت وجهد و مال في أفق الوصول إلى مجتمع رقمي مستدام.

2 - دور الرقمنة في إنتاج القانون وتحدياته

كان لنتائج الثورة الرقمية تأثير مباشر في عملية إنتاج القانون حيث تستخدم التقنيات الرقمية بشكل متزايد في مختلف مراحل هذه العملية، بدءا من جمع البيانات والبحث، وصولا إلى صيغة النصوص القانونية ونشرها.

أ) دور الرقمنة في إنتاج القانون

- تحسين كفاءة وفعالية العملية التشريعية، من خلال :

- أتمتة المهام المتكررة : من خلال رقمنة المساطر والإجراءات والربط الإلكتروني بين المتدخلين في عملية إنتاج القانون، وكذا إنشاء قواعد بيانات إلكترونية لتخزين المعلومات القانونية والأحكام القضائية والسوابق القانونية، مما يسهل على واضعي التشريعات والباحثين القانونيين والمواطنين الوصول إليها واستخدامها بشكل أمن. وتقليل الوقت والجهد المبذولين في إنتاج القانون، وتعزيز دقة وسلامة النصوص القانونية وتفادي الأخطاء والهفوات ؛
- تسريع عملية إنتاج القانون : تساهم التقنيات الرقمية في تسريع عملية التشريع من خلال تسهيل التواصل بين واضعي القوانين والخبراء ، وتسهيل مشاركة العموم في عملية صنع القرار القانوني.

- تجويد القانون : تحسين جودة التشريعات من خلال توفير معلومات أكثر دقة وشمولا لواضعي القوانين، وتحسين عملية التشاور مع مختلف المتدخلين، وكذا من خلال تحليل البيانات لفهم تأثير القوانين المقترحة بشكل أفضل من خلال :

- تعزيز الشفافية والمشاركة ؛
- توفير إمكانية الوصول إلى المعلومات القانونية عبر الإنترنيت : تساعد التقنيات الرقمية على نشر المعلومات القانونية عبر الإنترنيت، بشكل تلقائي وتحديثها باستمرار، مما يجعل الوصول إليها من طرف العموم أكثر سهولة، لا سيما الاطلاع على جميع النصوص القانونية النافدة، وكذا مسودات القوانين والتعليق عليها ؛
- تعزيز مشاركة المواطنين في عملية صناعة القرار القانوني : و ذلك من خلال الاستطلاعات و المناقشات، باستخدام أدوات التواصل عبر الأنترنيت، مثل المنصات والمواقع الإلكترونية، لتبادل الأفكار والمعلومات بين واضعي القوانين والباحثين القانونيين والمواطنين، ولجمع الآراء حول مسودات القوانين ؛
- تعزيز المساءلة : من خلال تتبع مسار إنتاج القانون لضبط الزمن التشريعي، ولمعرفة هل اتبعت في وضعه الإجراءات الصحيحة الخاصة به.

- دعم الإبتكار في مجال إنتاج القانون، من خلال :

- تطوير أدوات وخدمات رقمية جديدة : ومثال على ذلك استخدام برامج صياغة النصوص القانونية لمساعدة واضعي التشريعات على إنشاء نصوص قانونية دقيقة و متسقة في شكل قوالب و نماذج جاهزة تعتمد على الهندسة الشكلية السابقة للنصوص، والتدقيق اللغوي والتحقق من صحة النصوص القانونية المعتمدة ؛
- استخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات: يمكن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحليل كميات كبيرة من البيانات، لاسيما منها القانونية، من أجل تحديد الاتجاهات والأنماط التي يمكن أن تفيد في صياغة قوانين جديدة أو مراجعة أو تعديل أخرى الموجودة ؛
- استخدام الواقع الافتراضي والواقع المعزز في التدريب القانوني: عبر توفير تجارب تعليمية مفيدة لطلبة القانون والممارسين القانونيين وتمكينهم من فهم أفضل للقضايا المعقدة ولتدريب واضعي القانون على كيفية تطبيق القوانين ؛
- استخدام برمجيات الترجمة الآلية و الذكاء الاصطناعي : وذلك في تحليل النصوص القانونية و في استخدام مصطلحات وأساليب لغوية موحدة ومفهومة في ترجمة القانون الوطني إلى اللغات الحية، ويعزز الشمولية في عملية إنتاج القانون بالاطلاع على التجارب والممارسات الفضلى.

ب) التحديات المرتبطة بدور الرقمنة في انتاج القانون

يمكن تلخيص التحديات المرتبطة بدور الرقمنة في انتاج القانون فيما يلي :

- ضمان دقة و صحة المعلومات القانونية ؛
- تعزيز المهارات الرقمية لواضعي القانون ؛
- معالجة الفجوة الرقمية ؛
- ضمان الأمن السيبيراني ؛
- حماية البيانات الشخصية ؛
- ضمان حياد و استقلالية عملية إنتاج القانون.

3 - تاثير الرقمنة في القانون و تقنين الرقمنة

وذلك عن طريق وضع ترسانة قانونية تستحضر خصوصيات العالم الرقمي والتطور السريع الذي يلحق تقنياته.

أ) ملاءمة التشريعات النافذة، و كمثال على ذلك :

- قانون الالتزامات والعقود، إدخال عدة تعديلات عليه بموجب القانون رقم 53.05 المتعلق بالتبادل الالكتروني للمعطيات القانونية ؛
- قانون الشركات التجارية، ومن اجل مواكبة حكامة الشركات التجارية للتحولات التي طرأت على مناخ الأعمال و مواجهة اكتساح وسائل الاتصال الحديثة وتكنولوجيا المعلومات كان لابد للمشرع من أن يتدخل من اجل تحديث القوانين ذات الصلة ومثال على ذلك :

- القانون 20.05 القاضي بتغيير و تميم القانون 17.95 المتعلق بشركات المساهمة : مشاركة المتصرفين في اجتماع مجلس الإدارة بوسائل الاتصال عبر الصوت و الصورة أو وسائل مماثلة تمكن من التعريف بهم ؛
- القانون 78.12 بتغيير و تتميم القانون 17.95 المتعلق بشركات المساهمة: تعزيز استعمال تكنولوجيا المعلومات و الاتصال من طرف الشركات وخصوصا من خلال النشر الإلكتروني باستعمال مواقعها الالكترونية ؛
- القانون 27.20 بسن أحكام خاصة تتعلق بسير أشغال أجهزة إدارة شركات المساهمة و كيفيات انعقاد جمعياتها العامة خلال مدة سريان حالة الطوارئ الصحية.

ب) إصدار جيل جديد من التشريعات :

أدى تطور استعمال التكنولوجيا الرقمية إلى ظهور أشكال جديدة من التعاملات مما استلزم جيل جديد من التشريعات و تتجلى بشكل خاص في قانون الإنترنيت و قانون التجارة الالكترونية و قانون حماية البيانات و قانون الأمن السيبيراني و كذلك قانون الذكاء الاصطناعي.

المحور الثاني

نتائج تفاعل القانون و الرقمنة الفرص و التحديات

1 - الفرص التي تتيحها الرقمنة :

أ) زيادة إمكانية الوصول إلى الخدمات و المعلومات القانونية، وكمثال على ذلك، إتاحة المعلومات القانونية عبر الإنترنيت والخدمات القانونية عن بعد وكذا الوصول الرقمي إلى المستندات والبيانات.

ب) تبسيط العمليات القانونية من خلال التكنولوجيا : مثال على ذلك، إدارة الملفات والوثائق الالكترونية، المحاكمات والإجراءات القضائية عن بعد، تبسيط عملية البحث والتحليل القانوني.

ج) التقنيات القانونية المبتكرة : علاوة على ذلك، ظهرت تقنيات قانونية مبتكرة تستفيد من التطورات التكنولوجية. على سبيل المثال ظهرت العقود الذكية التي تعتمد على تكنولوجيا سلسلة الكتل لتنفيذ الاتفاقيات بشكل آلي وموثوق. كما أصبح بإمكان أنظمة الذكاء الاصطناعي المساعدة في إجراء الأبحاث القانونية وتحليل الوثائق بكفاءة أكبر من البشر.

2 - التحديات التي تواجه القانون في عصر الرقمنة

يواجه القانون تحديات مهمة تتطلب التفكير العميق والتعامل الحكيم ومنها حماية البيانات الشخصية والتحديات القانونية الجديدة(كتنظيم الذكاء الاصطناعي وتطبيقات التعرف على الوجوه و حقوق الربوتات) وكذلك تحدي الأمن السيبيراني وضمان المساواة و العدالة في عصر الرقمنة ، دون إغفال تحدي التحول الثقافي الذي يتجلى في تطوير مهارات جديدة وتغيير العمليات التقليدية. وأيضا من بين التحديات التطوير المستمر للتشريعات لمسايرة الركب التقني و التحديات الإنسانية والأخلاقية من أجل ضمان توازن بين التقدم التكنولوجي والحفاظ على القيم والمبادئ الإنسانية.

في الختام، يمكن للقانون والرقمنة أن يعملا معا لخلق مجتمع أكثر عدلا وشفافية، لكن يتطلب ذلك تعاونا مستمرا بين الخبراء في المجال التقني والمتخصصين في مجال القانون لضمان تحقيق التوازن بين الإبتكار والحماية القانونية من جهة، ومن جهة أخرى، حسن تدبير المخاطر المرتبطة بالتحول الرقمي.

فالقانون و الرقمنة يؤثران في بعضهما البعض بطرق مختلفة، من الضروري أن يتم التنقيب عن هذه العلاقة بشكل مستمر لضمان تطور كلا منهما بطريقة تخدم المصلحة العامة و تحمي الحقوق الأساسية للأفراد.

فالرقمنة ليست مجرد تحدي تكنولوجي فقط، و لا هدفا في حد ذاته، بل هي أيضا فرصة لإعادة تشكيل القانون ليكون أكثر فعالية و عدالة.

وكذا لتمكين القانون من أن يلعب دورا رئيسيا في توجيه التطورات التكنولوجية و في ضمان أن تكون في صالح الجميع و ليس فقط لمصلحة قلة مختارة.